مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

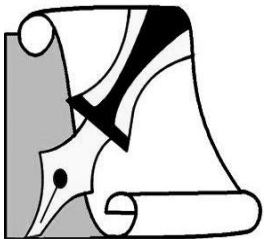

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تصدّر المشهد الفلسطيني في الفترة الأخيرة جملة من العناوين أبرزها بيان الرباعيّة العربيّة وما تلاه من مواقف فلسطينيّة، وخطاب أبو مازن الذي أشار فيه إلى الإستقلاليّة الفلسطينيّة وضرورة منع التدخّلات الخارجيّة، وتأثيراتها على مستقبل القضيّة الفلسطينية. ويأتي التدخّل العربي في أجواء إنسداد الأفق السياسي ومحاولات جادّة من العدوّ لإفراغ المُبادرة الفرنسيّة من مضمونها خاصةً مرجعيّتها الدوليّة للتّهرب من الإستحقاقات، وفي المقابل يؤكّد العدوّ على الحلّ الإقليمي بديلاً لإجبار الفلسطينيين على اللّحاق بالمسيرة الإقليميّة التطبيعيّة التي ترى أن هناك أولويّة تتمثّل في مواجهة الجمهورية الإسلامية وقوى المقاومة والممانعة.

أمّا الخطوة الأولى التي أرادت الرباعيّة العربيّة البدء بها، فكانت العمل على إنجاز مصالحة فتحاوية يليها مصالحة فلسطينية، ثمّ الذهاب إلى التّسوية على أساس المبادرة العربيّة. كل ذلك إستشعاراً بالحاجة إلى التّسوية وإغلاق الملف الفلسطيني الذي يرون أنّه يشكّل عائق أمام التطبيع وإقامة تحالف إقليمي تشارك فيه إسرائيل في مواجهة الجمهورية الإسلامية.

وفي هذا الإطار برزت "المصالحة" داخل حركة "فتح" مؤخّراً موضوعاً إقليميّاً، وربما دولياً، وأصدرت اللجنة المركزيّة لحركة "فتح"، بشكلٍ مُفاجئٍ، بياناً يدعو أبناء فتح وكوادرها كافّة لتعزيز وحدتهم وتعاضدهم وتضامنهم، والتّعالي عن الخاص للعام. وتؤكد على أن أُطرها ومؤسّساتها مفتوحة أمام جميع أبنائها للتّعامل مع المشاكل والعقبات كافّة، بما يشمل أصحاب التظلّمات الذين إتُّخذت بحقّهم إجراءات عقابيّة.

وفي القمّة المصريّة الأردنيّة، أعرب الملك والرئيس السّيسي عن "تقديرهما للرئيس الفلسطيني محمود عباس لإستجابته لدعوة لمّ الشمل الفلسطيني، وإصدار اللجنة المركزية لحركة فتح بياناً للتأكيد على دعوتها لإعادة أبنائها تحت مظلّة الحركة، بما يخدم القضية الفلسطينية والوضع الداخلي الفلسطيني بشكلٍ عام، خاصةً في ظلّ المرحلة الدّقيقة التي تمرّ بها القضيّة الفلسطينية في الوقت الراهن، والتي تتطلّب وحدة الصّفّ ودعم القوى المعتدلة لمواجهة الإرهاب الذي يعاني منه العالم".

وصل الإهتمام بالأمر أنّ منسّق الأمم المتحدة للسّلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، كتب على حسابه على "تويتر": "إن قرار "فتح" لمّ شمل الحركة، خطوة مهمة لتهيئة الأرضيّة للمُصالحة والوحدة الوطنية".

هناك فرضيّات تحاول تفسير هذا الإهتمام الدولي بقضية خلاف داخل حركة "فتح"، تذهب إلى الحديث عن ضرورة توحيد الحركة لضمان إستمرارها وحيويّتها، وربما تهيئتها بحسب بعض الآراء لمواجهة حركة "حماس"، والواقع أنّ هذه مجرّد تكهّنات.

وفيما يبدو أنّه توجّه ومخطّط عربي عملي فقد تقدّمت الرباعيّة العربيّة (مصر والأردن والسعودية والإمارات)، بخطّة لإصلاح الوضع الداخلي الفلسطيني وإعادة إحياء المبادرة العربيّة للسّلام، والخطّة مكوّنة من أربعة بنود تضمّنت تواريخ زمنيّة تبدأ في أيلول ٢٠١٦ وتُختَتَم في أيلول ٢٠١٧ ووضعت الخطة آليّات ضغط على الأطراف المعطّلة، ثم إنتهت بتهديدٍ يقول: «في حال لم يقم الفلسطينيون بما عليهم وإستمروا في الإنقسام على أنفسهم، ستضطر بعض الدول العربية لدراسة بدائلها الخاصّة في التعاطي مع ملفّ الصّراع العربي الإسرائيلي».

تبحث الورقة في إصلاح الوضع الداخلي الفلسطيني وتحديداً إنهاء إنقسام فتح وحماس وتوحيد الضفة الغربية مع قطاع غزة أولاً، وإعادة الحياة للعمليّة السياسيّة ودعم التوجّه الفلسطيني للمحكمة الجنائيّة ثانياً، ودعم صمود مدينة القدس والشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وخاصّةً مخيّمات سورية المنكوبة ومخيمات لبنان ثالثاً. مواقف وتوجّهات عربيّة رسميّة تلتقي مع المطالب الفلسطينيّة السياسيّة والشعبيّة، غير أن الإلتقاء على تلك العناوين لا يُزيل الغُموض أو اللبس عن «الورقة» غير الرسمية، ولا عن مضمونها.

ومن جهة أخرى تتحدّث الورقة عن إعادة إحياء المبادرة العربية للسلام ودعوة المجتمع الدولي لدعمها. وهي المبادرة التي رفضتها كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٢ وحتى اليوم، وعملياً لم يكن هناك في أي وقت سابق جُهد عربي لتفعيل المبادرة والإستفادة من العلاقات العربية الدولية لوضعها على طاولة الإهتمام الدولي وحشد الجُهد لصالحها. وهو مايقود للحديث إلى أن مصالح هذه الأطراف هي المحرّك إذا لم نقل أن رغبة العدو الصهيوني هي التي حرّكتهم للإمساك بالورقة الفلسطينية لخدمة التحالف الإقليمي، خاصةً وأن الوضع الفلسطيني يعاني من الإنسداد السياسي، وداخلياً يتّسم بالضعف والتفكك، الأمر الذي يشرّع الأبواب أمام شتّى أنواع التدخّل من العدوّ والصّديق!

وجميع السّرد السّابق يؤكّد أن الشّعار التاريخي حول إستقلاليّة القرار الفلسطيني لم يعد يشكّل أكثر من وهم راهناً، لا بل حتى تاريخياً كان يتم إستخدامه لدفع الجانب الفلسطيني ليقدّم التنازل تلو الآخر لصالح المشاريع التسووية التي إنتهجها النظام العربي، وكان يختبئ خلف الموقف الفلسطيني وصولاً إلى مرحلة لم يعد الطّرف الفلسطيني قادر على تقديم المزيد من التنازلات وقوفاً عند رغبة الإحتلال وحلفاءه من الدول العربية، وهو ما يستدعي دخولاً جديداً على الخط لترتيب بيئة قياديّة فلسطينية جديدة يمكن عبرها الولوج إلى مسلسل جديد من التنازلات.

وفي التفاصيل:

محكمة العدل العليا تقرّر وقف إجراء الإنتخابات المحّليّة الفلسطينية

قرّرت محكمة العدل العليا وقف الإنتخابات المحّليّة المقرّرة في الضفة المحتلة وقطاع غزة يوم ٨ أكتوبر المقبل. وكانت محكمة العدل العليا قد قرّرت بقرارٍ مستعجلٍ وقف الإنتخابات المحلية، كون العاصمة القدس غير مشمولة في الإنتخابات، وتشكيل محاكم الإعتراضات ليست وفق الأصول.

وقال رئيس محكمة العدل العليا الفلسطينية، القاضي هشام الحتو، إن المحكمة نظرت في قضية تأجيل الإنتخابات، بعد تلقّي طعناً بإجراء الإنتخابات، ما حملها على "إصدار قرارها القطعي بوقف إجراء الإنتخابات وتأجيلها حتى إشعار آخر". وسبق قرار محكمة العدل العليا قرار أعلنته محكمة تديرها حركة حماس في قطاع غزة صباحا، بإلغاء قوائم مرشّحين تابعة لحركة فتح في عدد من البلديات لـ"مخالفتها قانون الإنتخابات" وفق مصدر قضائي ومتحدّث بإسم حركة فتح. وقال المصدر القضائي إن "محكمة بداية خان يونس قررت إلغاء خمس قوائم لمخالفتها القانون وعدم إستيفاء الشروط اللازمة"، وأن هذه القوائم في بلديات "مدينة خان يونس وبلدتي عبسان الكبيرة والفخاري (بمحافظة حان يونس) وبلدة الشوكة (رفح)".

واعتبر فايز أبو عيطة، المتحدث باسم حركة فتح، إن "حماس أفشلت وعطّلت الإنتخابات لأنها ذهبت إلى محاكم تابعة لها بطعون واهية".

وكانت لجنة الإنتخابات المركزية الفلسطينية أعلنت رفضها لخمسة قوائم تابعة لحركة فتح في بلديات بيت حانون وأم النصر والنصيرات والزهراء والقرارة في جنوب القطاع. وقالت اللجنة أن رفضها ترشّح هذه القوائم "بسبب عدم توفّر الشروط القانونية في أحد المرشحين أو أكثر وفق قانون إنتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم ١٠ للعام ٢٠٠٥".

لجنة الإنتخابات تُعلن وقف الإجراءات المتعلّقة بالإنتخابات بشكل فوري

أعلنت لجنة الإنتخابات المركزية، وقف جميع إجراءاتها المتعلّقة بالإنتخابات المحلية بشكل فوري، بعد قرار المحكمة العليا في رام الله بإرجاء عقد الإنتخابات إلى موعد غير محدد. بعد أن عملت اللجنة على مدى

أكثر من شهرين لإيجاد بيئة صالحة للإنتخابات، "تمكننا من إجراء إنتخابات شفّافة تحظى بإحترام شعبنا وآماله وتساعد في إنهاء الإنقسام المؤلم".

و"تحترم اللجنة قرار محكمة العدل العليا، وإنها تأمل أن لا يطول الوقت حتى تتمكّن من إستئناف العملية وإجراء الإنتخابات، وتعود الديمقراطية إلى فلسطين، عودة يفتخر بها الشعب الفلسطيني أينما كان".

فصائل المقاومة تستنكر تأجيل الإنتخابات المحلية

إستنكرت فصائل المقاومة الفلسطينية قرار من قبل محكمة العدل العليا في رام الله بتأجيل الإنتخابات المحليّة، وقالت فصائل المقاومة: "في الوقت الذي رحّبت فيه فصائل المقاومة الفلسطينية بالإعلان عن إجراء الإنتخابات البلديّة كإستحقاق وطني يصبّ في خدمة شعبنا الفلسطيني، وخطوة هامة على طريق إنهاء الإنقسام ومدخلاً لإستعادة الوحدة وتعزيز الشّراكة الوطنية، إذ نفاجأ بمحكمة العدل بتأجيل الإنتخابات".

وأكّدت بأن وقف الإنتخابات ذو بُعد سياسي بإمتياز ولا يخدم المصلحة الوطنية بل يعقّد المشهد السياسي، ويعكس تفرّد السلطة بالقرار الوطني ضاربةً بعرض الحائط معاناة وآلام شعبنا المتعطّش لإنهاء الإنقسام وتوفير أفضل الخدمات عبر إنتخاب قوائم مرشّحة تضم في جنباتها أشخاص أصحاب خبرة وكفاءة لتحقيق ذلك.

ودعت الفصائل، السلطة الفلسطينية للعدول عن هذا القرار وإجراء الإنتخابات في موعدها المحدّد وإحترام إرادة شعبنا وفصائله ومؤسّساته التي عملت ليلاً ونهاراً لإنجاح هذا العرس الديمقراطي.

القواسمي: "حماس أفشلت الإنتخابات لمعرفتها المُسبقة بالنتيجة"

قال المتحدّث باسم حركة "فتح" أسامة القواسمي، إن إقدام حركة "حماس" على إسقاط خمسة قوائم إنتخابية في قطاع غزة، وبقرار من قبل قياداتها بشكلٍ مباش، يؤكد عدم فهمها لأبجديّات الديمقراطية والتعدّديّة والشّراكة، ويدلّل على تمسّكها بالإنقسام وتعميقه.

وأوضح القواسمي أن "حماس" وضعت خطه كاملة لإفشال الإنتخابات المحلية، تلخّصت في عمليات الإستدعاء والإبتزاز والإعتقال والتهديد، وتكميم الأفواه وإعتقال الصحفيين والكتّاب وأصحاب الرأي، مروراً بالحملات الإعلامية المُفبركة وعمليات التشويه والتلفيق ونشر قوائم إنتخابية مُفبركة، وصولاً إلى عمليات الطعن السخيفة وإسقاط خمسة قوائم لحركة "فتح" دون وجه حق مستخدمةً محاكمها الخاصّة لتنفيذ ذلك.

وأكّد أن "حماس" أخذت قراراً منذ اللحظة الأولى بعدم إجراء الإنتخابات في القطاع، لمعرفتها المُسبقة بالنتيجة وبسقوطها المدوّي في الإنتخابات وخاصة في غزة، كنتيجة مباشرة لممارساتها القمعيّة ضدّ أبناء شعبنا بشكلٍ عام، وضد أبناء حركة "فتح" على وجه الخصوص، ولإدراكها العميق بأن شعبنا قد كشف حقيقة مواقفهم، والتباين الكبير بين مواقفهم الإعلامية المُصدَّرة للخارج، وبين ممارساتهم الحقيقية على الأرض تجاه أبناء شعبنا.

حماس: قرار "المحكمة العليا" تأجيل الإنتخابات المحلية مُسيّس ومرفوض

إعتبرت حركة حماس قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية، بتأجيل الإنتخابات المحلية والبلدية التي كان مقرراً إجراؤها في ٨ تشرين أول المقبل "قراراً مسيّساً" مؤكّدةً رفضها للقرار. وقال سامي أبو زهري، الناطق باسم حماس في تصريحات له إن "قرار المحكمة العليا في رام الله هو قرار مُسيّس جاء لإنقاذ حركة فتح بعد سقوط قوائمها في عدد من المواقع الإنتخابية" مضيفاً أنه "قرار مرفوض". وقال القيادي في حماس صلاح البردويل "إننا نرفض بشكل قاطع إلغاء الإنتخابات وندعو الجميع إلى رفض ذلك".

خريشة يشنّ هجوماً على قرار وقف الإنتخابات ويعتبره متوقّعاً

إعتبر النائب الثاني في المجلس التشريعي حسن خريشة أن "قرار المحكمة العليا برام الله بوقف الإنتخابات كان متوقعاً، فهو قرار سياسي وليس فصائلي، فعلى ما يبدو أن الوطن بات يحكمه مجموعة من الأشخاص الذين إذا ضمنوا فوزهم في الإنتخابات تصبح الإنتخابات مسموح بها". وتابع "في حال كان هناك منافس لهم بشكلٍ حقيقي يتمّ تأجيلها، فكيف يمكن لنفس المحامين الذين رفعوا قبل أشهر دعاوى لإجراء الإنتخابات في مدينة نابلس أن يخرجوا علينا اليوم بطلب تأجيل الإنتخابات".

واعتبر أن الأسباب التي ساقها قرار تأجيل الإنتخابات غير مُقنعة بالنسبة لها، وخاصةً أن لجنة الإنتخابات المحلية كانت أبلغت الرئيس ورئيس الوزراء أن الأمن في غزة هو من سيقوم بالإشراف على الإنتخابات بحكم الأمر الواقع بسيطرة حماس في القطاع وهنا، وفي الضفة السلطة وتمّ التّراضي على هذا الشأن. و"كل هذه المبررات لا تخفي الحقيقة الساطعة بأن فتح في الضفة تخشى الإنتخابات وأن ما تمّ الحديث عنه هو شكلي ولكسب الرأي الشعبي فقط وعند الفعل ينسحبوا بهذه الحجج".

وقال: "إن حركة فتح تخشى من خسارتها في المدن الرئيسية، فبالرغم من حسم فوزها عبر التوافقات العائلية في القرى والبلدات الصغيرة، إلا أنها في المدن لا تزال لديها أزمة حقيقية ولا تزال غير قادرة على السيطرة عليها".

إجتماع موسّع لـ"فتح" برئاسة عباس نهاية الشهر الجاري

قال نائب أمين سرّ اللجنة المركزية لحركة فتح اللواء جبريل الرجوب، إنه سيتم عقد إجتماع موسّع للحركة برئاسة الرئيس محمود عباس بعد عودته من إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة نهاية الشهر الجاري، حيث يشارك في هذا الإجتماع أعضاء اللجنة المركزية والمجلسين الثوري والإستشاري وأمناء سر أقاليم حركة فتح.

وأضاف أن الإجتماع سيبحث سُبل مواجهة التحديات التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني، وإقرار آليّات عمل تنظيمية لعقد المؤتمر السابع للحركة قبل نهاية العام الجاري، مع تحديد الزمان والمكان، وذلك في إطار تجديد الشرعيات. وأوضح الرجوب أن على حركة حماس أن تدرك بأن ضرورات التجديد في النظام السياسي الفلسطيني تقضي القبول بالإحتكام لصندوق الإقتراع لإنجاز الوحدة الوطنية والشراكة السياسية، مؤكداً أن حركة فتح جاهزة لذلك.

لقاء عباس نتنياهو في موسكو قيد الإنتظار

قالت مصادر فلسطينية رسمية أنها لا تستغرب حملة التّحريض والتشويه التي تقودها إسرائيل ضد الرئيس محمود عباس، موضحة لماذا يتمّ نشر مثل هذه القصص المفبركة في هذا الوقت بالذات.

المصادر أشارت إلى أن إسرائيل تعمّدت نشر هذه التقارير المُفبركة بعد أن أحرج الرئيس عباس نتنياهو بالموافقة على مبادرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لعقد لقاء بين نتنياهو والرئيس حيث لم يرق لنتنياهو الموقف الفلسطيني الذي كشف تهرّب إسرائيل ورئيس حكومتها من أي إستحقاق لعملية السلام.

وكشفت المصادر أن مبعوث الرئيس الروسي أبلغ الفلسطينيين أن نتنياهو أبلغ الجانب الروسي أنه غير معني باللقاء مع الرئيس الفلسطيني، حيث قال: "لست معنياً بالمحادثات معه وأنا لا أريد أن أُفرج عن الأسرى القدامى ولا أريد أن أوقف الإستيطان". كما أوضح نتنياهو للمبعوث الروسي أن أبو مازن ليس على سلّم أولوياته، حيث أنه يسعى للتوصّل إلى سلام إقليمي مع الدول العربية وبعد تحقيقه سيكون أبو مازن مُجبراً على السّير بهذه العملية.

وأكّد نتنياهو للروس أن الأولويّة الآن بالنسبة له هي محاربة الإرهاب بالتعاون مع الدول العربية، موضحاً أن الإتّفاق الإقليمي سيجعل أبو مازن يركض وراء تحقيق إتفاق سلام مع الإسرائيليين.

وكانت مصادر فلسطينية قد قالت أنها لا تستغرب هذه الحملة ضد الرئيس عباس "ولا نزال نتوقّع أكثر من ذلك، لأن إسرائيل فعلت مثل هذا وأكثر بالرئيس عرفات وهو مُحاصر في مقرّ القيادة برام الله عام ٢٠٠٢ وقد صرفت إسرائيل مئات ملايين الدولارات على وسائل إعلام عالمية وعربية لتشويه صورته الثورية وسيرته النضالية". وأضاف المصدر "إن الحركة الصهيونية لا تزال تتعمّد تشويه صورة الحاج أمين الحسيني والإدّعاء أنه كان يعمل مع الحزب النازي لهتلر". وأكّدت المصادر أن هذه التزّهات الإسرائيلية لن تؤثر على موقف الرئيس عباس الرافض للإعتراف بالدولة اليهودية مهما فعلت تل أبيب".

وكانت وسائل إعلام العدو كافّة قد نقلت وبشكلٍ كاملٍ ومُمَنهَج تقرير للقناة الاولى إدّعت فيه أن هناك تقارير لمسؤول سوفياتي سابق هارب في لندن كشفت أن الرئيس عباس عمل مع جهاز المخابرات السوفياتية السابق الKGB مخبراً، منذ سنة ١٩٨٣ حيث كان يوثّق للمخابرات الروسية كافة تفاصيل منظمة التحرير وخططها وبرامجها وفق إدّعاء التقرير الاسرائيلي.

<u>الإحتلال يخشى توقّف مشروع العائق الذكي مع قطاع غزة</u>

حذّرت وسائل إعلام العدو من أن مشاكل مالية قد تؤدي إلى توقّف البناء في مشروع العائق الذكي الذي يفترض أن يحيط قطاع غزة بالكامل. ويتضمّن العائق معدّات تكنولوجيّة وهندسيّة متطوّرة، للكشف عن الأنشطة التي تتمّ تحت وفوق سطح الأرض، ويُفترض أن يتمّ الإنتهاء منه بعد عامين، بهدف مواجهة مخاطر الأنفاق.

وبحسب المصادر، فإن الزّخم الذي يشهده المشروع، والذي كُشِفَ النّقاب عنه في نيسان الماضي، يأتي بهدف وضع حلول لمواجهة إمكانيّة تسلّل عناصر المقاومة عبر الأنفاق الحدودية، ومن ثم توفير الحماية لسكان المستوطنات المحيطة بالقطاع. وأعلن العدو قبل قرابة ٥ أشهر البدء في بناء جدار يحيط قطاع غزة بالكامل، وأشارت إلى أن الجدار الذي يوصف بـ العائق الذكي سوف يشكل إستجابة أمام خطر أنفاق حماس الحدودية.

ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن ضابط كبير في جيش الإحتلال، أن الجدول الزمني للإنتهاء من المشروع الذي تبلغ كلفته ملياري شيكل يُفترض أن يكون بعد عامين، أي في نيسان ٢٠١٨. ومع ذلك،

أشارت الصحيفة عبر موقعها الإلكتروني إلى أن ثمّة مخاوف من توقّف المشروع الذي وصفته بالمهم، لا سيما وأن موازنة ٢٠١٧ – ٢٠١٨ لم تضع في الإعتبار أيّة مخصّصات ماليّة لصالح إستكماله.

وواجه مشروع العائق الذكي العام الماضي أزمةً كبيرةً أدّت إلى تجميده مؤقّتاً، تتعلّق بالمخصّصات المالية، في ظلّ تنفيذ الإحتلال مشاريع أخرى مُماثلة إلى حدٍّ ما، منها مشروع السّياج الأمني على الحدود الأردنية. وقررت حكومة الإحتلال في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي عدم تضمين مخصّصات الجدار المحيط بقطاع غزة ضمن الموازنة العامة، ولكنها نجحت مؤخّراً في توفير ميزانيّة خاصّة لبناء هذا العائق.

<u>إستثمار أمريكي</u>

وكانت مصادر أمنيّة إسرائيلية قد أكّدت أن الولايات المتحدة الأمريكية تتّجه إلى ضخّ المزيد من الإستثمارات لصالح الجيش الإسرائيلي لتطوير نظم الكشف عن الأنفاق الحدودية، وأن بعض النظم الإلكترونيّة التي أنتجتها شركات أمريكية نُصبت بالفعل في مناطق مُتاخمة لقطاع غزة، بيد أن الإعتبارات الإقتصادية تحول حتى الآن دون تغطية المناطق الحدودية بالكامل.

وأضافت أن الخطوة التالية في تطوير نظم الكشف عن الأنفاق الحدودية ستشمل قيام الولايات المتحدة بضخ ١٢٠ مليون دولار إضافية لتطوير وإنتاج نظم الكشف، فيما ستضخ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مبلغاً مماثلاً ضمن مشروع مشترك هدفه مكافحة هذه الظاهرة.

ونقلت وسائل إعلام عبريّة عن مصدر كبير في جيش الإحتلال أن النظم التي يجري إنتاجها حالياً تتيح الكشف عن عمليات الحفر على مسافة عشرات الأمتار، ولكنها لم تُثبت بعد فاعليّتها الكاملة، كما أن الإعتبارات الإقتصادية حالت دون نشرها على إمتداد السياج الفاصل بين إسرائيل وقطاع غزة، متوقّعاً أن تتيح الإستثمارات الأمريكية الجديدة المُضي بوتيرة متسارعة في تطوير وإنتاج نظم كشف الأنفاق، بحيث يمكن نشرها حول قطاع غزة بالكامل.

<u>العلمي يخلف هنية في قيادة حماس بغزة</u>

تؤكد معلومات حصلت عليها «القدس العربي» من مصادر في قطاع غزة، أن المهندس عماد العلمي، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، بدأ في الإشراف على قيادة الحركة في قطاع غزة، عقب مغادرة إسماعيل هنية رئيس الحركة في القطاع، إلى رحلة الحج، قبل أن ينتقل إلى العاصمة القطرية الدوحة، التي ستشهد مع نهايات العام الحالي إجراء إنتخابات الحركة المركزية التي من المُرجّح أن تتمخّض عن

إنتدابه رئيساً للمكتب السياسي خلفاً لخالد مشعل، في الوقت الذي نفى فيه الدكتور أحمد يوسف أحد قادة الحركة كل ما تردّد من أسماء محتملة أن تتولى قيادة الحركة في المرحلة المقبلة.

يأتي ذلك في ظلّ الترجيحات القوية التي تؤكد أن سفر هنية المفاجيء إلى السعودية لأداء فريضة الحج قبل أيام، له علاقة بالترتيبات القائمة لاختيار رئيس للحركة.

وحسب التسلسل التنظيمي فإن قيادة حماس في غزة التي تضمّ عدداً من أعضاء المكتب السياسي بينهم خليل الحية ومحمود الزهار ونزار عوض الله، تؤول مباشرة إلى المهندس العلمي، الذي اختير في آخر إنتخابات عضواً في المكتب السياسي، ونائباً لهنية في القطاع.

مناقشة إقامة منطقة صناعية زراعية حديثة في أريحا

أشارت مصادر إعلام العدو إلى عقد إجتماع في مدينة أريحا، ضمّ الوزير الإسرائيلي تساحي هنغبي ووزير الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ لمناقشة إقامة منطقة صناعية زراعية حديثة في المدينة. وشارك في الإجتماع الأمين العام لوزارة التخطيط الأردنية صالح خرابشة ووزير ياباني، علماً بأن حكومة طوكيو ستموّل هذا المشروع الذي سيوفر آلاف فرص العمل لسكان المنطقة حيث يتم تصدير منتجاته إلى الأردن ومن ثم إلى دول أخرى في الشرق الأوسط.

موقع والا : ميزانية كتائب القسام ١٠٠ مليون دولار ٤٠%منها مخصصة للأنفاق

إدّعى موقع "والا" العبري أن٤٠% من ميزانية كتائب القسام، والتي تقدر بـ ١٠٠ مليون دولار، مخصّصة لتطوير الأنفاق. ووفقاً للموقع فإن ما يقارب ١٥٠٠ عنصر من حماس ينتمون إلى كتائب مختلفة يعملون في حفر الأنفاق، مقابل أجور مرتفعة نسبياً تتراوح ما بين ٢٥٠ إلى ٤٠٠ دولار شهرياً، مع الحصول على مكافآت وحوافز وزيادة رواتب وفقاً للأقدميّة، مضيفاً أن الذراع العسكري لحماس يعكف خلال السنوات الأخيرة على تقوية نفسه وبناء قوّته تمهيداً للحرب المُحتملة القادمة مع إسرائيل.

وأوضح أن حركة حماس تستثمر في تطوير أسلحتها التي لم تتمكّن منظومة القبّة الحديدية من مواجهتها، وكذلك منشغلة الآن في تطوير الصواريخ الأكثر دقّة، وهو الأمر الذي دفعها لإستثمار طاقتها ومواردها في تهريب مواد كثيرة، وفقاً للموقع.

إسرائيل إستغلت الصاروخ وقصفت شبكات أنفاق للقسام

كشفت وسائل الإعلام النّقاب عن أن الهجمات المكثّفة التي شنّها سلاح الجو الإسرائيلي على شمال قطاع غزة إستهدفت "مرافق حيويّة وإستراتيجيّة لحركة حماس كانت تخطط لإستخدامها في عملياتها ضد إسرائيل مستقبلاً".

ونقلت قناة التلفزة الإسرائيلية الأولى عن مصادر أمنية قولها إن جيش الإحتلال إستغلّ إطلاق الصاروخ من قطاع غزة، وقام بضرب أهداف حيويّة، من بينها "شبكات أنفاق كانت الحركة تخطّط لإستخدامها في عمليّات الإنزال الخلفيّة في أي مواجهة مستقبلية مع إسرائيل". ونوّهت القناة إلى أن الغارات تمّت بناءً على معلومات إستخباريّة تمّ الحصول عليها مُسبقاً، مشيرةً إلى أن منطقة شمال قطاع غزة عادةً ما تشهد أشدّ المواجهات مع جنود الإحتلال.

من ناحيته، قال المعلّق العسكري والسياسي في صحيفة معاريف، بن كاسبيت، "إن كثافة الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي تُعدّ الأعنف منذ حرب صيف ٢٠١٤، تدلّ على أن وزير الحرب الجديد أفيغدور ليبرمان معنيّ بتغيير المعادلة القائمة". وإستدرك كاسبيت قائلاً "إن القرار الذي أقدم عليه ليبرمان خطير لأنه يصّعد دون أن يكون متأكداّ من أن إسرائيل جاهزة لمواجهة تَبِعات التّصعيد"، مشيراً إلى أن إسرائيل تقف حالياً على عتبة أعياد كثيرة. وتساءل عمّا إذا كانت إسرائيل قد أعدّت العدّة لإجلاء المستوطنين من منطقة غلاف غزة في حال إشتعلت مواجهة مع "حماس"، مُستهجناً أن يكون ليبرمان يصوغ سياساته تجاه غزة بمعزل عن السياسة العامة التي يحددها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

من ناحيته، قال أمير بوحبوط، المُعلّق العسكري في موقع "واللا" إن سياسة ليبرمان الجديدة تجاه غزة تقول: "لا يمكنكم توقّع ردّة فعلنا على عمليات إطلاق الصواريخ". ونوّه بوحبوط إلى أن ليبرمان يحاول أن يوظّف الردود على إطلاق الصاروخ من قطاع غزة من أجل تحقيق مكاسب سياسية داخلية.

خمسة شهداء و280 مصاباً برصاص الإحتلال و7,446 وحدة إستيطانية خلال آب الماضي

أفادت معطيات فلسطينية رسمية، بأن خمسة شهداء إرتقوا برصاص قوات الإحتلال الإسرائيلي خلال شهر آب الماضي في الضفة الغربية، ما رفع عدد الشهداء منذ بداية إنتفاضة القدس إلى 235؛ بينهم 53 طفلاً.

وبشأن الإستيطان، قال التقرير إن السلطات الإسرائيلية نشرت عطاءات لبناء نحو 7 آلاف و466 وحدة إستيطانية جديدة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، في إطار محاولات الإحتلال لتغيير الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية. وقرّرت سلطات الإحتلال، وفق التقرير ذاته، مصادرة 231 دونماً من أراضي بلدة

سلواد شرقي مدينة رام الله (شمال القدس)، تعود لـ "فلسطينيين غائبين"، ستخصّص لإقامة الموقع الإستيطاني العشوائي "عمونا"، بموجب قانون "أملاك الغائبين"، علاوةً على إخطار أربعة دونمات في خربة المراجم جنوبي نابلس بالمصادرة.

وعن إنتهاكات الإحتلال للزراعة الفلسطينية، رصد التقرير إقتلاع نحو 400 شجرة زيتون مثمرة من أراضي الفلسطينيين خلال الفترة التي غطاها، إلى جانب تجريف عشرات الدونمات الزراعية في قرى سلفيت وطولكرم.

وهدمت سلطات الإحتلال 104 منازل ومنشأة في كل من الضفة الغربية والقدس، من بينها 37 منزلاً، ومسكناً مأهولاً، و17 تحت الإنشاء، بالإضافة إلى 50 منشأة تجارية، زراعية، صناعية وبنى تحتية.

وفي قطاع غزة، فتحت زوارق العدو نيران أسلحتها الرشاشة نحو قوارب الصيد الفلسطينية 13 مرة خلال شهر آب، ما أدّى إلى إصابة سبعة صيادين، وإعتقال إثنين منهم.

وتوغّلت جرّافات الإحتلال مرتان داخل أراضي قطاع غزة، وقامت بأعمال تجريف لأراضٍ في المنطقة الحدودية، فيما شهد قطاع غزة عمليات قصف وإطلاق نار أكثر من 16 مرة.

تقرير حقوقي: الإحتلال إعتقل 516 فلسطينياً في آب الماضي

رام الله – خلدون مظلوم: إعتقلت قوّات الإحتلال الإسرائيلي، وفقاً لمصادر حقوقية فلسطينية، 516 مواطناً من الضفة الغربية والقدس المحتلتيْن وقطاع غزة، خلال شهر آب الماضي. وأفادت عدّة مؤسسات حقوقيّة تُعنى بشؤون الأسرى في سجون الإحتلال، أن من بين المعتقلين 73 طفلًا و10 أسيرات بينهن فتاتان قاصرتان. ولفتت المصادر الحقوقية النظر إلى أن الإحتلال إعتقل أكثر من 200 فلسطيني منذ تشرين أول/ أكتوبر 2015، على خلفية المنشورات على "فيس بوك"، إدّعى الإحتلال أنها تحريضيّة.

الإحتلال أصاب 114 مقدسياً وإعتقل 142 في آب الماضي

أصدرت وكالة "قدس برس إنترناشيونال للأنباء" تقريرها الشهري حول إنتهاكات الإحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة وضواحيها خلال شهر آب الماضي. وأحصت إعتقال الإحتلال لـ 142 فلسطينياً من القدس وضواحيها، وهدم الآليات الإسرائيلية لـ 20 منشأة تجارية وسكنية (من بينها منشأة هُدمت ذاتيًا)، إلى جانب إستمرار المستوطنين في إنتهاكاتهم ضد المسجد الأقصى وإقتحام 1915 إسرائيلياً لباحاته.

ورصدت الوكالة ثلاث عمليات للمقاومة الفلسطينية، وإصابة أربعة إسرائيليين، بالإضافة إلى إصابة أكثر من 114 فلسطينياً في 27 نقطة تماس مع الإحتلال في القدس وضواحيها.

خطّة الرباعيّة العربيّة لترتيب الأوضاع الفلسطينية والمصالحة

كشف مصدر عربي مطّلع عن خطّة الدول العربية الأربعة (مصر – الأردن – الإمارات – السعودية) التي تسعى إلى ترتيب البيت الفلسطيني وإستنهاض الحالة من خلال إجراء مصالحات على مستويات مختلفة، تبدأ بحركة فتح ومن ثم مصالحة بين فتح وحماس، وإعادة الإعتبار لمنظّمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم الدخول في مرحلة تحريك ملفّ المفاوضات مع إسرائيل على قاعدة المبادرة العربية بدون أيّ تعديل.

وجاء في أهداف الخطة توحيد حركة فتح، وتحقيق المصالحة الوطنية بين فتح وحماس وبقيّة الفصائل، تحريك عملية السلام على أساس المبادرة العربية، دعم وإسناد الشعب الفلسطيني في الداخل والشّتات وإعادة إعمار غزة.

طائرة سعودية خاصة نقلت الوفد إلى جدة.. حماس تضع الترتيبات النهائية لإنتخاباتها

تفيد معلومات خاصة في "رأي اليوم" أن حركة حماس في قطاع غزة، رتّبت أوضاعها على عدم قدرة قادتها السياسيين (أعضاء مجلس الشورى) من المغادرة للمشاركة في الإجتماع العام الذي سيتمخّض عنه إنتخاب زعيم جديد للحركة خلافاً لخالد مشعل، والذي بات إسماعيل هنية رئيس الحركة في غزة أقرب شخص لهذا المنصب، بعد أن تمكّن من الخروج قبل أيام إلى السعودية ومنها سيطير إلى قطر.

والرّاجح حتى اللحظة أن تعقد حماس الإجتماع العام لمجلس الشورى في بلدين، وهما إما قطر أو تركيا، وسط ترجيحات أن تكون قطر وجهة حماس الأولى لعقد هذا الإجتماع، ويرجع تاريخ آخر لقاء إلى أربع سنوات مضت حين إستضافته مصر في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، حيث أشرف جهاز المخابرات العامة وقتها على ترتيبات عقد الإجتماع.

ولا يعني عدم خروج قادة حماس من غزة عدم مشاركتهم في الإنتخابات، ففي مرات سابقة حالت عدّة ظروف، مثل الإحتلال والحركة على المعابر، دون خروجهم، إلا أنّهم صوّتوا بطرق خاصة لإختيار قيادة الحركة الجديدة.

وبالعودة إلى التفاصيل والمعلومات التي وصلت "رأي اليوم"، فإنها تفيد أن السعودية تدخّلت لدى مصر بطلب من قطر، للسّماح لهنية بمغادرة القطاع إلى مصر من المنفذ البرّي الفاصل بين غزة ومصر، حيث

طار من القاهرة التي وصلها براً بتنسيق كامل مع الأمن المصري على مستوى عالي إلى مطار جدّة على متن طائرة خاصة أقلّته ووفده المرافق له وبينهم أعضاء من المكتب السياسي لحماس.

وقد أعلن هنية عند خروجه من غزة عن أمله بأن تشكّل زيارته للسعودية بادرة لترسيخ العلاقات الإستراتيجية مع الدول العربية.

وهنا علمت "رأي اليوم" أن دخول هنية السعودية تمّ بتنسيق خاصّ جداً، حيث لم يكن إسمه ضمن الحجّاج الذين نسّقت لهم السلطة الفلسطينية عبر وزارة الأوقاف والسفارة الفلسطينية في القاهرة، أمر السفر إلى السعودية.

وستكون وجهة هنية كما ذكرت الكثير من المعلومات بعد السعودية إلى قطر، حيث سيمكث هناك لحين إنتخابه رئيساً جديداً للمكتب السياسي.

وهنية يعدّ من أقوى قيادات حركة حماس في قطاع غزة، ويتمتّع بنفوذ قوي في كل مؤسسات الحركة، منذ أن تولى رئاسة الحكومة الفلسطينية عام ٢٠٠٦، وبعدها حين تولى رئاسة حكومة حماس بعد الإنقسام.

ويتردّد أن قيادة حماس أجمعت على إتّفاق غير مُعلن على إستبعاد كل أسماء المرشحين المُحتَملين للإنتخابات، بخلاف هنية، ومنهم الدكتور موسى أبو مرزوق. وسيخلف بذلك مشعل الذي تنتهي مدّة ولايته على رأس حركة حماس، إذ اتّخذت الحركة قراراً بعدم التمديد له من جديد، وفقاً للنظام الداخلي الذي يمنع التمديد للرئيس لأكثر من ولايتين، والمعروف أن مشعل موجود على رأس حماس منذ العام ١٩٩٦.

وقد أكّد مؤخّراً مشعل لمقرّبيه أنه لن يبقى على رأس عمله كزعيم لحركة حماس في حال جرت الإنتخابات الداخلية، ويتردد أن الرجل سيحتفظ بمسمّى "رئيس المكتب السياسي السابق"، ومن المُحتمل أن تُحيل الحركة له بعض الملفات ذات الطبيعة الخاصة للإشراف عليها بحكم علاقاته.

وتؤكّد المعلومات المتوفّرة أن هناك توافقاً قويّاً على تنصيب هنية في هذا المنصب دون منافس، غير أن المعلومات التي وصلت إلى "رأي اليوم" تشير إلى أن وجود هنية على رأس حماس، لن يترك منصب نائب الرئيس بيد الدكتور موسى أبو مرزوق، على إعتبار أن ذلك سيضع بين يدي جناح الحركة في غزة هذين المنصبين الرئيسيين.

وهناك إحتمالات أن يتم إختيار نائبين لهنية عند تنصيبه على رأس الهرم السياسي لحركة حماس، يكون أبو مرزوق أحدهم، وآخر من الضفة الغربية أو من جناح الحركة في الخارج.

<u>إسرائيل باعت برامج تجسّس لأجهزة "أيفون" إلى دولة عربية</u>

كشفت مصادر إعلامية عبريّة النّقاب عن موافقة وزارة "الأمن الداخلي" الإسرائيلية، منح شركة إسرائيلية ترخيصاً لبيع منظومة تجسّس متطورة لصالح دولة عربية.

ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن مصادر في وزارة الأمن الداخلي وصفتها بـ "الرّفيعة"، أنه وبعد أسبوعين من الفزع الدولي الذي أثارته شركة (ان اس او) الإسرائيلية، طلبت شركة التكنولوجيا العملاقة (أبل) من زبائنها تحديث نظام أجهزة "الآيفون" بسبب إختراق أمني خطير.

وأضافت الصحيفة، أن الكشف عن المحاولة الفاشلة لزرع برنامج تجسس، الشهر الماضي، في جهاز ناشط حقوقي إماراتي، سلّط الأضواء على نشاط شركة (ان اس او) الإسرائيلية، من وراء الكواليس، وأثار إنتقاداً كبيراً لقرار إسرائيل السّماح للشركة بالعمل في دول عربية (لم تكشف الصحيفة عن اسمها).

وأشارت الصحيفة إلى معارضة بعض القيادات في وزارة الأمن، حيث وجّهت إنتقادات شديدة اللهجة لقرار منح الترخيص للشركة، وادّعت أن جهات رفيعة في الوزارة قالت في حينه لقادة قسم مراقبة الصادرات الأمنيّة أنه يُمنع، لأسباب أمنيّة قوميّة، السّماح بتصدير التطبيق إلى دولة عربية، وقال مسؤول رفيع "من العار منح هذا الترخيص".

وعلى الرغم من أن جهات رفيعة في وزارة الخارجية أوضحت بأن شركة (ان اس او)، التي تسيطر عليها شركة "فرانسيسكو برتتراج" الأمريكية، لم تكن ضالعة بأي شكلٍ من الأشكال في محاولة الإختراق نفسها، إلا أنها تدّعي بأن "حقيقة ربط الشركة بما نُشر حول هجوم على ناشط لحقوق الإنسان يسبّب ضرراً لإسم اسرائيل".

وكانت شركة (ان اس او) الإسرائيلية، التي تضمّ شخصيّات رفيعة من وحدات النخبة في أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية، وعدت زبائنها بأن تزوّدهم ببرنامج "فاغسوس" والذي لديه القدرة على السيطرة على هواتفهم الخليوية من مسافة بعيدة، بواسطة زرع "حصان طروادة" الذي يتمّ إرساله بواسطة البريد الإلكتروني، وهذا يعني أنه منذ اللحظة التي يتسلّل فيها إلى جهاز الهاتف، فإنه يسيطر عليه ويسمح بالتنصّت ومشاهدة ما يتم كتابته، وإستخراج كل المعلومات المحفوظة في الجهاز (بما في ذلك الدخول إلى حسابات البنك والبريد الإلكتروني) والسيطرة حتى على بطارية الجهاز.

ويُستَدَلّ من مراسلات شركة (ان اس او)، والتي كشفتها صحيفة نيويورك تايمز مؤخراً، أن الشركة تعرض قدراتها باسم "روم تاب"، والتي تسمح باستخدام ميكروفون الجهاز للتنصت في الغرفة التي يتواجد فيها الجهاز.

وادّعى المنافسون للشركة أن هذه المنافسة غير عادلة لأن المنظومة تعتمد على معرفة إستمدت من الإستخبارات الاسرائيلية، لكن الشركة تدّعي أنها صاحبة الإختراع.

والمنظومة التي بيعت لدولة عربية كان يفترض أن تشكّل في البداية تطوراً يسمح بإختراق البريد الإلكتروني والسيطرة عليه من دون أن يضغط صاحب الجهاز الخلوي على الرابط الذي تلقّاه في البريد الإلكتروني. إلا أنه وبعد فترة قصيرة من منح الترخيص للشركة غيّر قسم مراقبة الصادرات الأمنية الشروط وأجبر الشركة على بيع برنامج يحتّم الضغط على الرابط في البريد الالكتروني. وأوضحت الصحيفة أن تنفيذ الصّفقة مع الدولة العربية، تمّت بوساطة مسؤولين سابقين في الجهاز الأمني الإسرائيلي، أما عملية البيع نفسها وتركيب المنظومة والتدريب عليها فتمّت مباشرة مع شركة خاصة من الدولة العربية المعنيّة.

وليست هذه هي المرة الأولى التي يُكشَف فيها بأن منتجات شركة شركة (ان اس او) الإسرائيلية، تُستَخدَم للتجسّس على نشطاء حقوق الإنسان (وليس محاربة الإرهاب كما تدّعي). فقد تمّ النشر سابقاً عن بيع "فاغسوس" لدول مثل بنما والمكسيك وموزامبيق وكينيا ونيجيريا، المعروفين بقمع حقوق الإنسان، بحسب الصحيفة.

وادّعت شركة (ان اس او) الإسرائيلية، أنها لا "تدير المنظومات لزبائنها" وقالت إنها "تطوّر مُنتجات تهدف إلى مساعدة الحكومات على محاربة الجريمة والإرهاب، وأن الشركة تبيع منتجاتها فقط لجهات سلطويّة مسؤولة ومخوّلة بما يتّفق مع قوانين الصادرات الامنية".

وقال دانييل كوهين، الخبير من المعهد الاسرائيلي لدراسات الأمن القومي: "إن الخبرة في هذه البرامج تأتي في جزء منها من العمل في الجيش، حيث يولي الجيش أهمية كبيرة للحرب الإلكترونية". وأوضح أن مؤسّسي هذه الشركات جاؤوا من الوحدة "٨٢٠٠" وهي وحدة متخصّصة بالإستخبارات الإلكترونية في الجيش الإسرائيلي، وبعد أن يترك هؤلاء الجيش يستخدمون خبرتهم في إنشاء شركات أو يعملون في شركات مقابل رواتب باهظة. وأشار كوهين إلى أن هناك أكثر من ٣٠٠ شركة ذات صلة بالإنترنت تعمل في إسرائيل، ومعظمها يعمل على صنع مُنتجات لحماية المؤسسات ضد هجمات قراصنة الكمبيوتر.

وأشارت الصحيفة إلى أن بعضها يصنع برامج تجسس ليتمّ بيعها إلى دول لديها سجّلات سيّئة السّمعة في إستهداف المُدافعين عن حقوق الإنسان.

<u>الإعلام العبري: الإحتلال يبدأ بوضع جدار خرساني على الحدود مع قطاع غزة</u>

نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" صوراً أوليةً من الأعمال التي تجري بمشروع "الجدار" على الحدود الشرقية لقطاع غزة، والذي يعدّه جيش الإحتلال ضدّ الأنفاق الهجوميّة للمقاومة الفلسطينية. وحسب الصحيفة فإن الجدار سيُطوّق القطاع بجدار إسمنتي بعمق عشرات الأمتار.

وقال أحد مستوطني منطقة "شاعر هنيجف" إنه وعائلته يستطيعون أن يروا من نوافذ بيوتهم وأن يتطّلعوا على الأعمال التي من الممكن أن تُعيد لهم الإحساس بالأمن في حال إندلاع مواجهة قادمة بين الجيش وحماس.

هذا المشروع الذي كشف عنه لأول مرّة "ناحوم برنيع" والذي تبلغ تكلفة إنشائه ٢ مليار شيكل، والذي يشتمل على جدار إسمنتي حول القطاع بعمق عشرات الأمتار تحت الأرض وفوقها، من المتوقّع أن يمنع حماس من الدخول إلى الداخل المحتلّ عبر الأنفاق.

ووفق الصحيفة العبرية فإنه تم تحويل مبلغ ٦٠٠ مليون شيكل خلال الأسبوع الجاري، للبدء في المشروع والذي بدأ في "منطقة بوابة النقب".

لكن تحوم حول هذا المشروع مخاوف إقتصادية خاصة أنه لم يدرج في ميزانية العام (٢٠١٧-٢٠١٨) على الرغم من أن وزارة المالية والحرب الإسرائيليتين قالتا إنه لا يوجد ما يمنع إستمرار المشروع.

<u>الرئيس عباس يقاوم ضغوط عربية قوية لإعادة دحلان لصفوف فتح</u>

توسّعت حدّة الخلاف والتجاذب بين الحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية إثر التصريحات المُباغتة التي أطلقها الرئيس محمود عباس وتحدّث فيها عن عواصم عربية تتدخّل في الشأن الفلسطيني الداخلي.

رسالة عتاب وإنزعاج وصلت فوراً الرئيس عباس من خلال إحدى قنوات الديوان الملكي الأردني بالتزامن مع إتصالات عن بُعد أجراها وزير الخارجية الأردني ناصر جودة بعد حالة طوارئ سياسية نسبية مع نظيره المصري، وعلى أساس التدخّل مجدداً لتخفيف حدّة التوتّر بين السلطة الفلسطينية والعواصم العربية التي يقصدها الرئيس عباس.

القناة الأردنية بهذا المعنى سعت وخلال ساعات قليلة إلى إحتواء ما نتج عن تصريحات عباس على أمل التمكّن من إقناعه بالعودة مجدداً للنّقاش والتفاوض على ملفات وقضايا سبق الإتّفاق معه عليها بواسطة مصر والأردن.

وعمان تسعى للتدخّل المباشر مع عباس على أمل إنجاح أجندتها المشتركة مع مصر بعنوان ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي قبل الإنتخابات المحلية في الضفة والقطاع، الأمر الذي برّر أيضاً إتّصالات في السياق نفسه بين القاهرة ومكتب رئيس وزراء الأردن الدكتور هاني الملقي.

على ضوء التفاعلات بعنوان ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي فتحت السلطات المصرية معبر رفح خصيصاً امام القيادي البارز في حركة حماس اسماعيل هنية للمغادرة تحت ستار موسم الحج، في الوقت الذي يبدو فيه أن الهدف الأبعد هو تمكين إسماعيل هنية من بحث قضية واجبه الجديد المقترح كرئيس للمكتب السياسي للحركة خلفا لخالد مشعل.

بالتّزامن سمحت سلطات الأردن لخالد مشعل نفسه بدخول عمان لأربعة أيام ولأسباب عائلية وإنسانية بعد وفاة والدته الحاجة فاطمة مشعل.

زار مقرّ العزاء بوالدة مشعل عدد كبير من السياسيين الأردنيين بينهم رئيس مجلس الأعيان الأسبق طاهر المصري وتردّد أن مشعل تلقى تعزية خاصة وإنسانية عبر الهاتف من مدير المخابرات الأردنية الجنرال فيصل الشوبكي.

هذا الإنفتاح الضيق والمحدود من مصر والأردن وحتى السعودية التي تستقبل الحاج إسماعيل هنية بترتيبات خاصة، أيضاً له علاقة بمطالب قدّمتها أربع دول عربية هي (مصر والسعودية والإمارات والأردن) تحت يافطة ما يسمى بـ «ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني ومناخ المصالحة الفتحاوية تحديداً».

وأجرت عمان والقاهرة، خلف الكواليس، إتصالات ومشاورات خاصة مع سبعة على الأقل من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح وبعضهم زار عمان والبعض الآخر زار القاهرة. هذا الحراك الرباعي أقلق فيما يبدو الرئيس عباس ودفعه لتحذير العواصم التي تحاول التدخل في الشأن الفلسطيني، كما قال مهدداً بلغة صلبة «بقطع الأيدي التي تحاول التدخل لمصالحها في مؤسسات وإرادة الشعب الفلسطيني».

موقف عباس الأخير أعاد إنتاج مشهد الإتصالات والمفاوضات بشأن الملفات المطروحة على طاولة عربية اليوم، مثل المصالحة الفتحاوية وقطع خطوات محدودة وضيقة باتجاه إدماج حركة حماس، والحديث عن أوراق البيت الفلسطيني الداخلي وهو ما يعتبره عباس والمقرّبون منه شكل من أشكال التدخل والضغط، خصوصاً وأن اطرافاً عربية عدّة هذه المرة تُظهِر إهتماماً كبيراً بما يسمّى عودة المفصولين من حركة فتح إلى بلادهم.

الجهد برمته انطلق بعد القمة المصرية . الأردنية الاخيرة الذي تحدث لأول مرة عن المصالحات الفتحاوية وشكر الرئيس عباس على جهده في وحدة الصف الفلسطيني.

بالتزامن وعلى مائدة رجل الأعمال الأردني محمد البشير وبحضور نحو ٢٥ شخصية بارزة تجنّب الرئيس عباس التلميحات والأسئلة المباشرة التي وجّهت له تحت عنوان توقّع فوز مميّز لحركة حماس في الإنتخابات البلدية في الضفة الغربية. هنا شعر المراقبون بأن الرئيس عباس لا يريد السّماح بتدخل عربي في المعادلة الداخلية تحت ستار الخوف من حركة حماس، وهو ما ألمح إليه القيادي الفتحاوي جبريل الرجوب على هامش زيارة لعمّان قبل عشرة أيام تحدّث فيها عن صعوبة فلسطينية في فكرة تدخّل الشقيق الأكبر، مُقترحاً بأن ما ينطبق على خوف السلطات الأردنية من جماعة الإخوان المسلمين عشيّة إنتخابات البرلمان ينبغي أن لا ينسحب على خوف السلطة وحركة فتح من إكتساح حماس للبلديات.

الخلاف يبدو واضحاً للعيان اليوم بين عدة أطراف عربية والسلطة الفلسطينية بسبب قرب إستحقاق إنتخابات البلديات والخوف من الدعم التركي الخلفي لحركة حماس في معادلة الداخل الفلسطيني.

لذلك أبلغ مسؤول أردني بارز جداً عباس وجهاً لوجه في لقاء مغلق بأن وحدة حركة فتح اليوم من الخطوط الحمراء والإستراتيجية بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية، وهو إبلاغ يؤشّر إلى حجم الحساسيّة عند عمان تجاه سيناريوهات ما بعد تقدّم حركة حماس في الإنتخابات في الوقت الذي يؤشّر فيه بالمقابل إلى إرتفاع حساسية الرئيس عباس من الضغط عليه لصالح خصوم له تحت ستار «فوبيا» الإخوان المسلمين وحماس.

<u>مصالحة داخل فتح بقرار عربي</u>

أفادت مصادر مقرّبة من إجتماعات المصالحة داخل حركة فتح أنّ إتفاقاً تمّ التوصل إليه مؤخراً داخل الحركة، يقضي بعودة جميع المفصولين إلى صفوفها، وفي مقدّمتهم عضو اللجنة المركزيّة محمد دحلان، في إطار إتفاق تمّ التوصل إليه برعاية مصرية، والذي يقضي بإعادة الرواتب المقطوعة لجميع المفصولين خلال الأسابيع القليلة القادمة، قبل السماح لهم بالعودة إلى رام الله. وأفادت تلك المصادر أن دحلان سيعود إلى صفوف الحركة، بصفته قيادياً فيها، ونائباً في المجلس التشريعي، وأنّه لن يعود كعضو في اللجنة المركزية، التي ستنشغل بعد إنتهاء هذا الملف، في إستكمال ترتيبات عقد مؤتمرها السابع، لتجديد إنتخاب هيئاتها القيادية.

وكشفت المصادر عن قرار أصدره الرئيس عباس بعودة 13 قيادياً مفصولاً إلى صفوف الحركة بينهم سفيان أبو زايده، وناصر جمعة، وعبد الحميد المصري، وماجد أبو شمالة، ومحمود عيسى" اللينو".

وأضافت أن اللجنة المركزية لحركة فتح، قرّرت "عودة المفصولين إلى جسم الحركة، والمقدّرين رسمياً بـ 17 عضواً، فيما جرى تشكيل لجنة مختصّة لبحث الآليات المناسبة وفق قاعدة إعطاء قوة دفع معتبرة لصف الحركة، وعدم إبقاء هذا الملف مفتوحاً للتداول".

وقال مصدر مطّلع ومقرّب من دحلان، أن "هناك رعاية عربية تقودها الأردن ومصر، بالتنسيق مع السعودية والإمارات، لتحقيق المصالحة داخل إطار حركة فتح بين الرئيس عباس ودحلان". وأضاف إن تلك المساعي "تهدف إلى لمّ شمل فتح وتوحيد صفوفها الداخلية، لمواجهة إستحقاقات المرحلة القادمة في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل ضدّ الشعب الفلسطيني، ووسط المشهد الإقليمي العربي المضطربّ". وأوضح بأنه "سيُصار إلى تنفيذ ما جرى التوافق بشأنه، في إطار الرعاية العربية، ضمن مراحل، حيث سيتم في المرحلة الأولى عودة المفصولين إلى الحركة، بهدف بناء الثقة، ليتم بعدها الإنتقال للخطوات الأخرى تِباعاً". والخطوة الثانية تتمثّل في عودة بقيّة المفصولين، والذين يتجاوز عددهم الإجمالي حوالي 40 شخصاً ما بين كادر وقيادي.

عباس: نرحّب بأي جهد دولي يهدف إلى إنقاذ حل الدولتين

أكّد الرئيس محمود عباس، ترحيب القيادة الفلسطينية، بأي جهد دولي يهدف إلى إنقاذ حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام 1967.

وأكّد لدى إستقباله في مدينة رام الله، المبعوث الصيني الخاص لشؤون الشرق الأوسط كونغ شياو شينغ، على أهميّة دعم المجتمع الدولي للمبادرة الفرنسية الهادفة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام قبل نهاية العام الحالي، لإنهاء الصراع وإقامة الدولة الفلسطينية.

وأطلعه على آخر مستجدّات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، مشدّداً على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الصين ويتناسب وحجمها السياسي والإقتصادي الكبير.

وقدّر عالياً الدعم الذي تقدّمه الصين، للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة على الصعد كافة، مشيراً إلى علاقات الصداقة التاريخية والمميزة التي تربط الصين وفلسطين.

"الخارجية الفلسطينية" تطالب بموقف جاد لمجلس الأمن حول الإحتلال والإستيطان

قالت وزارة الخارجية الفلسطينية، إن تصريحات نتنياهو الأخيرة لتبرير الإحتلال والإستيطان في الأراضي الفلسطينية عامّة، وفي القدس الشرقية بشكلٍ خاص، توجب ردود فعل دوليّة قويّة، وموقفاً مسؤولاً لمجلس الأمن. وطالبت الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بتحمّل

مسؤولياتها التاريخية إزاء الحالة في فلسطين، وإصدار قرار أممي مُلزم يدين الإستيطان، ويؤكد أنه غير شرعي وغير قانوني، وأن إسرائيل تخرق القانون الدولي وتتمرّد باستمرار على قرارات الشرعية الدولية.

أبو مرزوق: حماس تأسف للتطبيع العربي وترفض الصلح مع "إسرائيل"

عبّر موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، عن أسفه لمحاولات التطبيع العربية مع "إسرائيل"، مجدّداً رفض حركته أي صلح معها باعتبارها العدو الأول. وقال أبو مرزوق، في مؤتمر صحفي عقده بمقرّ حركة مجتمع السلم بالعاصمة الجزائرية، "نحن ضدّ الإعتراف وضدّ التطبيع وضدّ أي نوع من أنواع العلاقات مع هذا الكيان"، قبل أن يدعو الدول العربية إلى قطع جميع العلاقات مع "إسرائيل".

كما تطرّق إلى علاقات الدول العربية بإيران، وأوضح "أن هناك بوصلة عربية في غير محلّها باعتبار إيران العدو الأول"، معتبراً أن إسرائيل هي العدو الأول، أما إيران فيمكن التحادث والتوافق معها .

وبشأن المبادرة التي أطلقها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من أجل إقامة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قال "إن ما فهمناه من تصريحات الرئيس السيسي أن خطواتها هي توحيد حركة فتح، وبعدها الذهاب إلى مصالحة فلسطينية، ثم تقدم إسرائيل رؤيتها حول السلام، ليتم بعد ذلك إستضافة القاهرة لصلح بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي". وأكّد أبو مرزوق رفضه إقامة "صلح دافئ" مع "إسرائيل"، وقال إن "أي تحرك في هذا الإتّجاه يجب أن يكون ضدّ عدو إغتصب أرضنا"، مجدداً دعم حماس لكل جهود المصالحة الوطنية. كما أكد أن من بين أسباب تعطيل التوصّل إلى حكومة وفاق وطني في فلسطين رفض السلطة الفلسطينية إدماج موظفي قطاع غزة من إداريين وأمنيين، وما وصفه بإصرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على برنامج يرى أنه مطابق لالتزامات منظمة التحرير، وهو ما ترفضه حماس.

ليبرمان يتّهم عباس بإدارة "سلطة فاسدة"

صعّد وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان هجومه على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، واتّهم القيادة الفلسطينية بأنها تدير "نظام فساد".

ونقلت صحيفة "هآرتس" أن ليبرمان قال خلال جلسات مغلقة، أن الفساد الإقتصادي الذي قاده عباس والمقرّبون منه هو العائق الأساسي أمام تحسين الإقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، و"من المهم لرجال الأعمال في السلطة الفلسطينية أن يتخلصوا من عباس، فهو يدير نظام فساد يشمل كل شيء".

وكان ليبرمان قد عرض خلال لقاء مع المراسلين العسكريين، خطته لتغيير سياسة الجهاز الأمني في الضفة، التي وصفت بأنها مجموعة من العصى والجزرة، تسهيلات للمناطق التي يسود فيها الهدوء الأمني، وخطوات عقابيّة ضد البلدات التي سيخرج منها مخرّبون لتنفيذ عمليات المقاومة.

وقال أنه ينوي المبادرة إلى لقاءات مع رجال أعمال وسياسيين فلسطينيين من أجل ترسيخ "مسار يلتفّ على عباس" ويسمح لـ "إسرائيل" بمناقشة سكان الضفة مباشرة حول أوضاعهم. ومنذ عرض خطته، قال ليبرمان خلال فرص مختلفة أن إتصالات بدأت فعلاً بين ممثلي الجهاز الأمني وفلسطينيين من الضفة بدون وساطة عباس أو بتصريح منه. وقال "إلتقينا عشرات الإقتصاديين ورجال الأعمال من السلطة الفلسطينية. عندما تسأل ما هو أهم شيء بالنسبة للإقتصاد الفلسطيني يجيب الجميع: الأمر الأكثر أهمية هو التخلّص من عباس، إنه يدير سلطة فساد تشمل كل شيء. لديه رجال في كل قطاع إقتصادي، في العقارات وسوق الوقود وسوق الإتصالات، ورجال عباس يحصلون على رشوة من كل صفقة. وباستثناء رجال الدائرة الداخلية، لا تسمح قيادة السلطة لأحد بالتطور إقتصادياً، ولذلك من المهم التخلّص من عباس، طالما تواجد هناك، لن يحدث أي شيء".

وقال ليبرمان إن إسرائيل ليست ملزمة بالعمل من أجل إنهاء سلطة عباس، ولكنه في الوقت نفسه، لا يمكنها إتّهام نفسها بالوضع الناشئ في المناطق، مضيفاً "لا يرتبط كل شيء بنا. طالما تواصلت السلطة الفاسدة وغير الفاعلة في السلطة، لن يتحسن الوضع الإقتصادي هناك".

غضب من التصريحات العنصرية لقائد الشرطة الإسرائيلية حول الأقليات

تصدّى وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد أردان للدّفاع عن القائد العام للشرطة روني الشيخ، بعد جدل أثارته تصريحاته بأنه من "الطبيعي" لرجال الشرطة الشك في الأقليات ومن بينهم الإسرائيليون من أصول إثيوبية، أكثر من غيرهم.

وقال "صحيح أن اليهود الإثيوبيين هم يهود إسرائيليون بكل معنى الكلمة (...) ولكن كافة دراسات علم الجريمة في كل أنحاء العالم من دون إستثناء، تظهر أن المهاجرين هم أكثر تورطاً في الجريمة من غيرهم"، مشيراً إلى أن الشبان أكثر ضلوعاً في الجرائم. وأكد رداً على سؤال حول عنف الشرطة ضد الإسرائيليين من أصول إثيوبية، أنه عندما يجتمع العنصران معاً فإنه "عندما يرى شرطي مشتبهاً به، من الطبيعي أن يشك فيه" أكثر من الآخرين. وقال إن هذا ينطبق أيضاً على الأقليات الأخرى كالمواطنين العرب وفلسطينيي القدس الشرقية المحتلة.

من جهتها رابطة اليهود الإثيوبيين في إسرائيل دعت إلى "الإستقالة الفوريّة لقائد الشرطة" مؤكّدة أن "تصريحاته غير مقبولة ليس فقط لأننا لسنا مهاجرين كما يصفنا، بل لأنها كذلك تعزّز الأحكام المُسبقة التي تصوّر كل الشباب من مجتمعنا كجانحين ومجرمين".

ويعيش أكثر من 135 ألف إثيوبي يهودي في إسرائيل التي هاجروا إليها في موجتين العامين 1984 و1991. إلا أنهم يجدون صعوبةً في الإندماج في المجتمع الإسرائيلي. وولد أكثر من 50 ألف يهودي من أصل إثيوبي في الدولة العبرية.

"إسرائيل" تخشى التجسس عليها عبر "واتس أب"

قال المراسل السياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت إيتمار آيخنر: "إن وحدة الأمن في وزارة الدفاع الإسرائيلية أصدرت تعميماً داخلياً قبل أيام يحذّر العاملين في الوزارة من قيام جهات مُعادية وأجهزة إستخبارات بالتجسّس عليهم من خلال مجموعات تطبيق واتس أب. وطالبت الوزارة موظّفيها بعدم تسمية مجموعاتهم الخاصة بمفردات لها علاقة بعمل المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيلية، حتى لا يسهل متابعتهم "لأن أعداء إسرائيل يلاحقونهم" عبر هذه التقنيّة الحديثة".

تدريبات إسرائيلية تحاكي مواجهات بغزة والجولان

كشفت صحيفة معاريف أن الجيش الإسرائيلي يُجري تدريبات ومناورات عسكرية للتعامل مع أي طارئ على جبهتي غزة والجولان، تشمل عمليات إجلاء الجرحى والمصابين، والتعاطي مع القنّاصة في المدن. وقال المراسل العسكري للصحيفة الإسرائيلية نوعام أمير إن الجيش يواصل إجراء التدريبات العسكريّة والمناورات العملياتيّة لمواجهة سيناريوهات ميدانيّة مفاجئة، قد تحصل في الجبهة الجنوبية على حدود قطاع غزة. وأشار إلى أن أحدث هذه التدريبات تلك التي أجرتها دوائر الأمن في التجمّعات الإستيطانية في غلاف غزة قبل أيام، على طريقة إجلاء جرحى ومصابين على حدود القطاع. ووفق المراسل فإن منطقة غلاف غزة تشهد تدريبات دوريّة، لكن المناورات الأخيرة حول التعامل مع سيناريو إجلاء جرحى إسرائيليين لا تتكرّر دائماً، مشيراً إلى أنه كانت هناك حاجة ماسّة لمعرفة منهجيّة التعاون بين الأجهزة المختصّة للتعامل مع مثل هذه الحالة، في ظل وجود 31 تجمعاً إستيطانيّاً بالمنطقة الجنوبية.

وعلى مستوى جبهة الجولان، أشار المراسل العسكري لصحيفة معاريف باراك خادريان إلى أن الوحدة العسكرية الخاصة رقم 6228 تتهيّئ لتكون الأكثر إنخراطاً في الحرب القادمة، رغم أن معظم مقاتليها من

جيش الإحتياط. وقال خادريان إن هذه الوحدة تجري تدريبات عسكرية من حين لآخر، على العمل في ظروف غير سهلة، تشمل القتال وسط إطلاق مكثّف لنيران القنّاصة من ساعات الصباح وحتى ساعات متأخّرة من الليل، كما تستعد لمواجهة تهديدات محتملة في جبهة الجولان.

ووفق خادريان فإن الوحدة العسكرية تواصل تدريباتها صيفاً وشتاءً، تحضيراً لما قد يواجه الجنود في الجبهة الشمالية، حيث توجد منظّمات واصلت تسلّحها خلال السنوات الأخيرة، وهي منخرطة في الحرب الدائرة في سورية، وتعتبر جزءاً من التهديدات المحتملة لإسرائيل. وأشار إلى أن من بين مقاتلي هذه الوحدة من شاركوا في عملية السور الواقي التي شهدتها الضفة الغربية عام 2002، وحرب لبنان الثانية 2006، والرصاص المصبوب في قطاع غزة 2008، ولذلك فهم لديهم خبرات قتالية متراكمة تجعلهم مهيّئين للمشاركة بالحرب القادمة التي قد تندلع في أي جبهة عسكرية قائمة.

المصادقة على بناء 546 وحدة إستيطانية جديدة في عدد من المستعمرات في الضفة

صادق المجلس الأعلى للتخطيط التابع للإدارة المدينة الإسرائيلية، على بناء 546 وحدة إستيطانيّة جديدة في الضفة الغربية بعد ساعات من إنتقادات وجّهها مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف للنشاط الإستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وقالت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية، إنه منذ بداية العام الجاري صادقت حكومة الإحتلال على بناء 2,607 وحدة إستيطانية جديدة في الضفة الغربية بما يشمل منح التراخيص بأثر رجعي لنحو 756 وحدة إستيطانية إسرائيلية . وأكّدت أن 50 من الوحدات الإستيطانية حصلت على موافقة نهائية من اللجنة المختصّة في الإدارة المدنية التابعة لوزارة الحرب، بينما تمّ منح الضوء الأخضر الأولي لـ237 وحدة إستيطانية. وبالإضافة إلى ذلك، تم ترخيص 179 وحدة إستيطانية بُنيت بالفعل في مستعمرة "افرايم" بأثر رجعي. وأضافت: "إن حكومة نتنياهو لا تؤمن بإمكانية الوصول إلى سلام فقط، بل تقوم بكل ما هو ممكن من أجل تفادي السلام، بحيث لا يكون من الممكن أبداً الوصول إلى حل الدولتين، وهو الأمر الذي يتناقض مع المصالح الأساسيّة لدولة إسرائيل".

من جهته، قال خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية، لـ"الأيام"، إن الحكومة الإسرائيلية صعّدت من الإستيطان في الأراضي الفلسطينية لمنع أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية ومن أجل رفع عدد المستوطنين البالغ عددهم الآن قرابة 650 ألف مستوطن إلى مليون مستوطن. وأضاف: "الإستيطان هو جزء لا يتجزأ من سياسة الحكومة الإسرائيلية المكوّن من إئتلاف من اليمين المتطرّف وذلك بهدف منع أي

إمكانية لقيام دولة فلسطينية وهو ما يتمّ التعبير عنه بشكلٍ واضحٍ من خلال مواقف الحكومة الإسرائيلية ورئيسها بنيامين نتنياهو".

مخطط إستيطاني كبير لفصل شمال الضفة

قال مسؤول ملف الإستيطان شمال الضفة الغربية غسان دغلس، إن: "حكومة الإحتلال صادقت على البدء بمشروع إستيطاني كبير، من شأنه فصل شمال الضفة الغربية". وإن المخطّط المُصادق عليه يعني إعادة تنظيم وهيكليّة للمستعمرات، خاصةً في الأراضي القريبة من مستعمرة "راحليم"، المُقامة على أراضي الساوية، ويتما، واللبن الشرقية جنوب نابلس.

و"أهداف الخارطة حسب الإعلان المنشور في الصحف الإسرائيلية، هي: تخطيط مستعمرة "راحليم" وتنظيم حكومي لمبانٍ قائمة، وتغيير تخصيص الأرض من زراعية إلى منطقة سكن (أ–ب)، وإلى منطقة تجارة، ومنطقة مساحات مفتوحة، ومباني مؤسسات عامّة، ومساحة عامّة مفتوحة، ومناطق هندسيّة، ومساحة تخطيط مستقبلي، وشقّ شبكة طرق على أنواعها، وتقييدات البناء داخل الخارطة، وتحديد شروط ومراحل تطوير تلزم منفّذيها".

أردوغان يصادق على إتفاقية المصالحة والتطبيع مع "إسرائيل"

صادق الرئيس التركي أردوغان على إتفاقية المصالحة مع إسرائيل، ومن المقرّر أن تُنهي هذه الإتفاقية فترة الجمود الدبلوماسي، والتي استمرت على مدى ست سنوات. وبدأت الفُرقة بين البلدين اللذين كانا في السابق حليفين وثيقين عندما اقتحمت قوات خاصة من سلاح البحرية الإسرائيلية سفينة "مافي مرمرة" التركية التي أرادت كسر الحصار المفروض على قطاع غزة ضمن "أسطول الحرية" وقتلوا عشرة مواطنين أتراك. وحسب الإتفاقية سيتم دفع 20 مليون دولار تعويضاً لأهالي هؤلاء الضحايا على أن تتخلى تركيا عن ملاحقة العسكريين الإسرائيليين المتورّطين في قتل الأتراك قضائياً.

محكمة أمريكية تبطل حكماً بتغريم السلطة الفلسطينية 655 مليون دولار

أبطلت محكمة الإستئناف في نيويورك حكماً يقضي بأن تدفع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية مبلغ 655 مليون دولار، على خلفيّة ستّة عمليات نفذّها فلسطينيون بين عامي 2002 و2004 في إسرائيل وقُتل فيها أمريكيون وجُرح آخرون.

ومن دون أن تقلّل من تأثير تلك الإعتداءات، إعتبرت محكمة الإستئناف أن المحكمة التي اتّخذت قرار الإدانة في شباط/فبراير 2015 لم يكن من إختصاصها النّظر في هذه القضيّة.

ورحّبت حكومة الوفاق الوطني، بإلغاء محكمة أمريكية حكماً ضدّ السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، إثر دعوى كانت رفعتها عائلات إسرائيلية من أصل أمريكي على خلفيّة أحداث إنتفاضة الأقصى، وزعمت أن أفراداً منها لقوا مصرعهم خلال هجمات ضد مستوطنين في الأرض الفلسطينية. وأشاد المتحدّث الرسمي باسم الحكومة يوسف المحمود، بجهود وزارة الماليّة وجهود المؤسسة الفلسطينية التي عملت طوال الفترة السابقة بشكل حثيث حتى تكلّلت بإسقاط "الحكم"، والذي يُعَدّ تسجيلاً لنصرٍ كبيرٍ وإسقاطاً لمحاولة إبتزاز منظمة التحرير والسلطة الوطنية، عن طريق إلصاق شُبهة الإرهاب بها.

بريطانيا تدعو "إسرائيل" لوقف سياسة الهدم وطرد الفلسطينيين من منازلهم

دعا القنصل البريطاني العام في القدس د. أليستر مكفيل السلطات الإسرائيلية لوقف سياسة الهدم، لأنّها تشكّل إنتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. وقال إن "المملكة المتحدة تُدين عمليات الهدم المستمرّة من قبل السلطات الإسرائيلية للممتلكات الفلسطينية، حيث تُسبّب عمليات الهدم وطرد الفلسطينيين من منازلهم معاناةً لا داعي لها للفلسطينيين، كما أنها تضرّ بعملية السلام، وفي كل الأحوال تتعارض مع القانون الإنساني الدولي". و"سنستمرّ في دعم الفلسطينيين الذين يواجهون خطر هدم ممتلكاتهم أو الطرد من خلال برنامج المساعدة القانونية الذي يساعد الأفراد على تحدي هذه القرارات في النظام القانوني الإسرائيلي".

أبو ردينة: الإستيطان غير شرعي والتحذير الأمريكي وحده لا يكفي

قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، إن العطاءات الإستيطانية الجديدة التي أقرّتها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، تتطلّب التوجّه إلى مجلس الأمن الدولي، لاستصدار قرار بإلزام إسرائيل، بوقف النشاطات الإستيطانية المُدانة دولياً. جاء ذلك ردّاً على إعلان حكومة الإحتلال الموافقة على خطط لبناء أكثر من 500 وحدة سكنية في الضفة الغربية.

وأضاف أبو ردينة، إن الإستيطان غير شرعي، ومخالف لكل القوانين والأعراف الدولية، ويستدعي تحركاً دولياً لوقفه، موضحاً "أن القيادة الفلسطينية بالتنسيق مع الجامعة العربية، والمجموعة الوزارية العربية ستُجري

إتصالات دولية، من أجل الإسراع في عقد جلسة لمجلس الأمن الدولي، لاستصدار قرار بوقف الإستيطان، الذي بات يشكّل خطورة كبيرة وغير مسبوقة، ما يخلق مناخاً سيؤدي إلى عواقب وخيمة". وأكّد على أن "التحذير الأمريكي من التوسّع الإستيطاني في الأراضي الفلسطينية وحده لا يكفي، والمطلوب تحرّك فعلي يُجبر الحكومة الإسرائيلية على وقف نشاطاتها الإستيطانية التي تهدّد بتقويض الجهود الإقليمية والدولية، الرامية إلى إستئناف العملية السياسية".

منظمة التحرير تتوجه إلى مجلس الأمن لإدانة الإستيطان والمطالبة بوقفه

قرّرت منظّمة التحرير الفلسطينية التوجّه إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار يُدين الإستيطان في أراضي دولة فلسطين ويُطالب إسرائيل بوقفه. وقال عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة الدكتور أحمد مجدلاني إن الرئيس محمود عباس سيدعو إلى إجتماع للجنة المتابعة العربية قريباً لتقديم مشروع قرار عربي إلى مجلس الأمن.

الخطوط البلجيكية نحو إعادة النظر في منع منتجات المستعمرات

بعث أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات رسالة إلى مدير عام الخطوط الجوية البلجيكية برنار غوستان حول قرار إعادة النظر في منع منتجات المستعمرات على متن رحلاتها. وفي رسالته، تحدّث عن "لامبالاة غير حذرة تجاه الموقف الأوروبي والذي يعتبر، طبقاً للقانون الدولي، أن الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام 1967، وخاصة الضفة الغربية، ليست جزءا من إسرائيل". ودعا عريقات، غوستان لزيارة دولة فلسطين حتى يرى بنفسه الواقع، وليرى "مليونين وتسعمائة ألف مواطن فلسطيني يعيشون تحت نظام عسكري شديد القسوة، في الوقت الذي يعيش فيه 600 ألف مستوطن إسرائيلي تحت القانون الإسرائيلي".

توقع حصول السلطة على أقل من 450 مليون دولار كمنح

تطرّق وزير المالية شكري بشارة إلى الوضع المالي الحالي للسلطة الوطنية، بقوله: "إننا لا زلنا نعاني من عجز مالي، رغم تحسّن الجباية الضريبية، وإرتفاع "الرديات الضريبية" من الجانب الإسرائيلي عبر المقاصة".

وأضاف: "إننا تمكّنا من رفع قيمة الدخل المحلي العائد من الجباية الضريبية، ورفع قيمة "الرديات الضريبية" من الجانب الإسرائيلي، لكن في المقابل فإن المصروفات والتزامات الحكومة إرتفعت".

وحول المنح الدولية، قال "إن وزارة المالية لا تتوقّع حصولنا على أكثر من 450 مليون دولار كمنح لهذا العام، فيما كنا نتلقّى سابقاً ما يتجاوز المليار دولار، هذا إلى جانب أن كثير من أموال المانحين من ضمن المبلغ المقدّم هذا العام، تذهب إلى إعمار قطاع غزة، لذلك فلا يمكن الإستمرار في الإعتماد على هذه المنح". وأضاف وزير المالية: إن "السياسة المالية في بلد لديها عجز ستعتمد على رفع الضرائب، لكننا ارتئينا أن عدم الإلتزام بالدفع الضريبي هي المشكلة لذلك كان قرارنا بتحفيز الدفع، وتخفيض نسبة الضريبة بما يرفع عدد الدافعين، وهذا ما تحقق، إذ إرتفع عدد الملتزمين بالدفع من 150 ألف مواطن إلى 200 ألف".

إنفجار القمر الصناعي الإسرائيلي "عاموس 6"

أعلن رئيس وكالة الفضاء الإسرائيلية يستحاك بن يسرائيل، أن القمر الإصطناعي الإسرائيلي عاموس 6 إنفجر مع الصاروخ الذي كان مركّباً عليه وإسمه فالكون 9 في منصّة لإطلاق الصواريخ إلى الفضاء في ولاية فلوريدا الأمريكية.

وتعرّضت المنصّة لسلسلة إنفجارات أثناء تجربة سبقت إطلاق القمر الإصطناعي الإسرائيلي إلى الفضاء، حسبما ذكرت يوم الخميس الإذاعة الإسرائيلية.

وأفادت شركة الفضاء التجارية سبيس اكس التي أنتجت الصاروخ فالكون 9 أن خللاً فنياً لم يُعرف سببه بعد هو الذي أدّى إلى الإنفجار. وتقدّر تكاليف عاموس 6 بنحو مائتي مليون دولار.

وفي أول تعقيب لها على الحادث، قالت الصناعات الجوية الإسرائيلية إن عاموس 6 هو أكبر قمر إصطناعي حجماً وتقدماً تمّ إنتاجه في إسرائيل. وفشل تجربة إطلاق القمر الصناعي "عاموس 6"، سيكون له أبعاد على الصناعات الفضائية الإسرائيلية وشركات إتصال إسرائيلية ومشاريع إسرائيلية، ومشاريع أخرى بالإتّفاق مع "فيسبوك".

كما يتّضح أن الإنفجار يعني تدمير نحو 2.5 طن من الهايتك الإسرائيلي، وفقدان أكثر من 195 مليون دولار، وجهود 4 سنوات في تطويره.

رغم أن إسرائيل تحب المفاخرة بأنها إحدى الدول القادرة على إنتاج أقمار صناعية وإطلاقها إلى الفضاء بواسطة منصّة الإطلاق "شابيط" من مركز التجارب الصاروخية التي يفعلها سلاح الجو في قاعدة "بلماحيم"، إلا أنه على أرض الواقع، وكما أثبت ذلك إنفجار "فالكون 9" مع القمر الصناعي "عاموس"، يوم أمس، فإن صناعة الفضاء الإسرائيلية لا تزال بعيدة عن أن تكون مستقلّة، فهي مرتبطة بنجاح الصناعات العالمية التي تواجه تحديات تكنولوجيّة وإقتصاديّة.

ورغم أنه لم يتّضح بعد سبب إنفجار الصاروخ التابع لشركة "سبيس إكس"، إلا أن الحديث ليس عن أمر نادر الحدوث، وأن عملية الإطلاق ليست آمنة، ففي العام 2015 كانت هناك 5 محاولات فاشلة من بين 86.

وبحسب أنشيل بيبير، في صحيفة "هآرتس" فإن إنفجار "عاموس 6"، حصل في فترة حرجة بالنسبة لصناعة الفضاء الإسرائيلية، حيث أن "عاموس 6"، الذي أنتجته الصناعات الجوية، كان يفترض أن يستبدل "عاموس 2"، والذي يهرم بسرعة، والذي إستبدله "عاموس 5" الذي إنقطع الإتّصال معه نهائيّاً في العام الماضي.

وهذا الفراغ الذي نشئ يضع علامة سؤال على صفقة بيع شركة الإتصالات الفضائية الإسرائيلية "حلال تكشوريت" لشركة "شينوي" الصينية، حيث أن نجاح القمر الصناعي الجديد كان أحد شروط الصفقة، كما أن مصيره يسبّب المتاعب لزبائن شركة الإتصالات، مثل "بيزك" و"يس".

من جهتها إعتبرت "يديعوت أحرونوت" في موقعها على الشبكة، أن "عاموس 6" يُعتبر الأكثر تطوراً للصناعات الجوية الإسرائيلية، ويصل وزنه إلى 5,2 طن، وكان يُفترض أن يغطّي قارتي أوروبا وأفريقيا.

ويتّضح أن شركة الإتصالات الفضائية الإسرائيلية وقّعت إتّفاقاً مع الحكومة الإسرائيلية على تقديم خدمات تصل قيمتها إلى 20 مليون دولار.

كما كان من المفترض أن تتمكّن فيسبوك من إيصال الإنترنت إلى أفريقيا عن طريق الفضاء، بحسب مارك تسوكربيرغ. وقد وقع الإنفجار لحظة كان الأخير يتحدث عن المشروع مع الحكومة الكينيّة في كينيا.

ليبرمان ينتقد المواقف الأمريكية والدولية من الإستيطان

وجّه وزير جيش الإحتلال أفيغدور ليبرمان، إنتقادات حادّة للإدارة الأمريكية ودول أوروبية ودولية أخرى أدانت السياسات الإستيطانية الإسرائيلية المتصاعدة مؤخراً. واعتبر ليبرمان في تصريحات نشرها موقع صحيفة هآرتس، لدى زيارته مستعمرات جنوب الخليل، أن البناء في المستعمرات في الضفة الغربية والقدس يأتي في إطار القانون، قائلا": "لا يُعقل أن يُسمح للفلسطينيين بالبناء المخالف للقانون في قرية سوسيا، في وقت يخرج فيه البعض للتنديد بتشييد مستوطنة عمونا". وأضاف "البناء في عمونا يُنظر فيه أمام المحكمة العليا وننتظر قرار القضاة وسنعمل على تطبيقه"، مُعرباً عن أمله في أن يتمّ التوصّل لحلّ بشأن الوضع في عمونا وكذلك سوسيا.

"إسرائيل" تخطط لمسارات جديدة للغاز إلى أوروبا

قال وزير الطاقة الإسرائيلي أنّه جرى التغلّب على تأخيرات في تطوير حقولها البحرية للغاز الطبيعي، وأن إسرائيل ترغب في إنشاء مسارين جديدين على الأقل للتصدير إلى أوروبا الغربية.

وسعى وزير طاقة العدو، يوفال شتاينتز، لطمأنة المستثمرين في المحطة الأولى من خلال جولة ترويجيّة لأول مجموعة من عروض تراخيص التنقيب البحري عن الغاز. ومتحدثاً في لندن قال شتاينتز "إسرائيل عادت إلى النشاط بعد سنوات قليلة من التأخير".

وقال في مقابلة على هامش الجولة الترويجيّة "القواعد التنظيمية تم إصلاحها بصفة عامة، كما أننا نضمن أنه إذا كانت هناك تغييرات فإننا سنحافظ على الإطار العام والربحيّة لجميع المشروعات".

وأضاف "إن إسرائيل وتركيا اللتين إستأنفتا العلاقات مؤخراً بعد خلاف إستمر ست سنوات تأملان بالإنتهاء من إنشاء خط لأنابيب الغاز يربط بين البلدين في غضون ثلاث سنوات". وتخطط إسرائيل لطرح 24 منطقة للتنقيب في مياهها الإقليمية وذلك في جولة عطاءات من المتوقع أن تنطلق في نوفمبر/تشرين الثاني.

فلسطينيان بغزة ينتجان وقوداً مركَّباً من ماء البحر

شكّل إستمرار معاناة سكان قطاع غزة جرّاء إنقطاع التيار الكهربائي وندرة المياه، دافعاً لباحثين من غزة نجحا في تطوير نوع من الوقود يسمح بتشغيل محطة توليد الكهرباء هناك بتكاليف قليلة، ويُسهم في حل مشكلة الكهرباء المزمنة.

واعتمد الباحثان المختصّان في المجالين الميكانيكي والكيميائي على إضافة بخار ماء البحر ورماد الفحم إلى الوقود التقليدي في إنتاج وقود مركّب يعمل بفعاليّة تكافئ الوقود التقليدي، ودون الحاجة إلى إجراء أي تغيير ميكانيكي على محركات مولدات الطاقة.

وتستند فكرة المشروع البحثي إلى تخفيض قيمة الوقود المُستخدم في إنتاج الطاقة، والتقليل من نسبة التلوث، وذلك بإضافة 30% من بخار ماء البحر و10% من رماد الكربون إلى 60% من الوقود التقليدي كالديزل والمازوت والسولار. وإستغل الباحثان بخار ماء البحر المُنبعث من مبرّدات مولّدات محرّكات توليد الطاقة التي تعمل بواسطة مياه البحر، وأضافوا إليه الكربون والوقود التقليدي ومواد كيميائية أخرى ما ساعد على تمازج الوقود الجديد وتهييج المادة المُشتعلة قبل دخولها غرف إحتراق المحرّكات.

الإحتلال منع رفع الأذان بـ"الإبراهيمي" في 49 وقتاً خلال آب الماضي

الخليل ـ خلدون مظلوم: ذكرت مصادر فلسطينية رسمية، أن سلطات الإحتلال الإسرائيلي منعت رفع الأذان في المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل، خلال شهر آب الماضي، في 49 وقت. وكانت سلطات الإحتلال، قد أغلقت المسجد الإبراهيمي في الخليل، بحجّة الأعياد اليهودية.

تنديد فرنسي بمواصلة الإستيطان في الضفة الغربية

أعربت الحكومة الفرنسية عن قلقها البالغ وإدانتها لخطط البناء والتوسّع الإستيطاني الإسرائيلي على حساب الأراضي الفلسطينية. ونددّت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان صدر عنها، بموافقة الحكومة الإسرائيلية على إصدار تصاريح بناء لوحدات سكنية إستيطانية غير مشروعة في الضفة الغربية، الأمر الذي رأت أن من شأنه أن "يضفي شرعيّة على مخالفات بناء وفقاً للقانون الإسرائيلي". وأكّدت على أن "البناء الإستيطاني يتنافى مع القانون الدولي ويقوّض فُرص حلّ الدولتين".